



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

الرصد الإستراتيجي

تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الإستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

الاتجاهات العالمية 2040

الاستخبارات الوطنية الأميركية

تقييم مجتمع الاستخبارات الأميركية السنوي للتهديدات

الاستخبارات الوطنية الأميركية

خطوات لتمكين عملية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط

برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تلاشي "السلام الأميركي" في الشرق الأوسط

موقع ريسبونسيبل ستيت كرافت

ردع إيران في المنطقة الرمادية

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

الرصد الاستراتيجي

حزيران 2021



الرصد الاستراتيجي: تقرير دوري يرصد ويلخص أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

تاريخ النشر: حزيران 2021

العدد: الرابع والعشرون

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو الإلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن- جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Postal Code: 10172010

P.o.Box:24/47

Beirut- Lebanon

E.mail: dirasat@dirasat.net

<http://www.dirasat.net>

فهرس المحتويات

- 5.....الاتجاهات العالمية 2040
- 11.....تقييم مجتمع الاستخبارات الأميركية السنوي للتهديدات
- 41.....خطوات لتمكين عملية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط
- 51.....تلاشي "السلام الأميركي" في الشرق الأوسط
- 63.....ردع إيران في المنطقة الرمادية:

خطوات لتمكين عملية أمنية إقليمية في الشرق الأوسط¹

نشاثام هاوس: برنامج الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا، 14 نيسان 2021

الخلاصة

• إن منطقة الشرق الأوسط بحاجة ماسة إلى إطار معين للأمن. وتشكّل صراعاتها وحروبها المتعدّدة، وتكثيف المنافسة بين الدول الإقليمية الرئيسية، والتحدّيات المستمرة في مجال الحكم، تهديدًا عميقًا وجذريًا لرفاه سكان المنطقة وسُبل عيشهم. وتناقش هذه الورقة في أن عملية الوصول إلى إطار أمني إقليمي ينبغي أن تبدأ الآن، لأنّ الظروف حاليًا مواتية على نحو غير بديهي.

• يتطلّب التوصل إلى إطار أمني إقليمي استثمارًا دوليًا وإقليميًا في إدارة الصراعات وبناء الثقة. ومعالجة دور إيران التدخّلي في الصراعات والبلدان خارج حدودها هو أمر أساسي لهذه العملية. ولكن إذا كان هناك أي احتمال للتحسّن في الديناميكيات الإقليمية فلا تحتاج إيران إلى الاعتراف بالتأثير العكسي لدعمها المالي والعسكري للجماعات الوكيلة في جميع أنحاء المنطقة فحسب، بل يتعيّن على الدول العربية أيضًا أن تعترف بأنّها تتحمّل أيضًا المسؤولية في تسعير الصراع. فإضفاء الطابع الإقليمي على الحلول يجلب فرصًا أكبر للنجاح.

• تستند هذه الورقة إلى البحوث القائمة على المقابلات لدراسة كيفية توصل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية إلى إطار أمني إقليمي للشرق الأوسط. واستنادًا إلى النتائج المستخلصة من 210 مقابلات سرّية مع خبراء وواضعي سياسات حاليين وسابقين من 15 بلدًا، من الواضح أنه لا يمكن التوصل إلى النقطة التي يمكن عندها رسم خريطة لعملية أمنية إقليمية إلا من خلال المناقشة، والتخفيف من حدّة التصعيد، وحلّ النزاعات التي تشمل جميع الجهات الفاعلة

¹ تعريب: كوثر صفي الدين.

Sanam Vakil, Neil Quilliam, "Steps to enable a Middle East regional security process", Chatham House, 14 April, 2021.

<https://www.chathamhouse.org/2021/04/steps-enable-middle-east-regional-security-process/summary>

الإقليمية، التي يساعد على تحقيقها شركاء خارجيون حاسمون. وهذا يعني الالتزام بالمسارات المتعددة الموضحة من خلال هذه الورقة.

• مع أنّ هذه المسارات ليست متوازية إلا أنّ جميعها يجب أن يؤدي في نهاية المطاف إلى نقطة يكون فيها السعي إلى تحقيق الأمن الإقليمي قابلاً للتطبيق. وكجزء من ذلك، تكمن الخطوة التأسيسية في عودة إدارة بايدن إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، أي الاتفاق النووي الإيراني الذي انسحبت منه الولايات المتحدة عام 2018، وعودة إيران إلى الالتزام به. وإلى جانب ذلك هناك مسارات حل الأزمات التي تركّز على الحربين في اليمن وسوريا، وتعزيز التضامن أكثر بين دول مجلس التعاون الخليجي والصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني، واتخاذ تدابير لبناء ثقة هادفة.

• هناك شكوك قليلة في أنّ الولايات المتحدة سوف تستمرّ في مسارها لفك ارتباطها بالشرق الأوسط والتنافس مع روسيا والصين في ظل رئاسة بايدن. ومع ذلك، فإنّ تغيير الإدارة في واشنطن يخلق فرصة واضحة للتعاون المتعدّد الأطراف وإدارة الصراعات في الشرق الأوسط بالاعتماد على الموارد والدعم من أوروبا وروسيا والصين.

10 توصيات للمضيّ قُدماً

ولا يمكن التوصل إلى إطار أمني إقليمي للشرق الأوسط إلا إذا التزمت جميع الجهات الفاعلة الإقليمية، التي يساعد على تحقيقها شركاء خارجيون حاسمون، التزاماً كاملاً بالمشاركة في عملية تدريجية تقودها الجهات الفاعلة الإقليمية نفسها.

من الواضح أن هناك حاجة ماسّة إلى إطار أمني إقليمي لخفض مستوى التوترات، وتسوية الحروب، والحدّ من المنافسة الإقليمية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد ناقشنا من خلال هذه الورقة استناداً إلى تحليلنا لمضامين المقابلات وتوصياتها أنه بالإمكان ويجب بناء الاستقرار الإقليمي، ولكن بدلاً من البدء بعملية تنازلية، علينا أن نتوصّل إليه من خلال الالتزام المتبادل بالمشاركة في عملية تدريجية تقودها الجهات الفاعلة الإقليمية نفسها. ويمكن أن يؤدي تفكيك الصراعات الإقليمية، بمشاركة مركّزة ومتعددة الأطراف من الجهات الفاعلة ذات الصلة، إلى بناء الثقة من الألف إلى الياء وتقديم حلول أصغر نطاقاً. ولا يمكن تمهيد الطريق لبدء المناقشات بشأن العمليات الأمنية الإقليمية إلا من خلال خفض حدّة التصعيد والسيطرة على الصراعات.

ومع أنّ كل الأطراف لا يملكون أهمية أو قيمةً متساوية إلا أنّ إيران طوّرت شبكات إقليمية عميقة متعدّدة الأوجه، فتفكيك علاقاتها مع «حزب الله» على سبيل المثال سوف يكون أمرًا صعبًا للغاية. وقد عملت استراتيجية إدارة ترامب، المتمثلة بممارسة أقصى قدر من الضغط على إيران، على تعميق النفوذ الإقليمي لإيران، حيث ضاعفت طهران من نفوذها على هذه الشبكات لإظهار قوّتها وتطوير نفوذها وتعويض تأثير العقوبات. وقد عملت طهران على تفعيل قدرتها على تطوير شبكات ذكية، واستفادت من الأزمات السياسية بطرق انتهازية وفعّالة من حيث التكلفة. ولأنّ هذا النهج منخفض التكلفة وقابل للتغيير ودفاعي في التوجّه لم تكن طهران بحاجة إلى القيام باستثمارات إيجابية في البنية التحتية أو السعي إلى تطوير القدرات المحلية. وعلى هذا النحو يُنظر إلى نفوذها على أنه مفترس، وسيسفر مع مرور الوقت عن نتائج عكسية.

لا يوجد طريقة واحدة واضحة لمعالجة دور إيران في المنطقة. وما يمكن تحقيقه هو سلسلة من الاتفاقات في مناطق الصراع المتعدّدة الأطراف من شأنها أن تشهد تنازلات من طهران إلى جانب جهات إقليمية فاعلة أخرى. وبدلاً من تهميش طهران والسماح لها بلعب دور المفسد ينبغي على جميع الأطراف الفاعلة أن تقبل بضرورة مشاركة إيران في المناقشات الإقليمية المتعدّدة الأطراف في ساحات الصراع الرئيسية في سوريا واليمن. ويمكن تقليص نفوذ طهران في العراق وفلسطين ولبنان من خلال التمكين الإقليمي ودعم الحكم المحلي والاستثمار الاقتصادي والمجتمع المدني المتعدّد الأطراف في هذه البلدان.

وكما هو محدّد في هذه الورقة، فإن الخطوة الأساسية ستكون الآن عبر عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وعودة إيران إلى الالتزام بشروطها. ولكن، لكي نكون دقيقين، هذه ليست نهاية الأمر، فالاتفاق الذي تم توقيعه عام 2015 هسّ وهناك حاجة إلى بذل جهود للالتزام به، وذلك لضمان الموافقة الإقليمية وضمان مرونة الاتفاق على المدى الطويل. وينطوي ذلك على التزام الدول الموقّعة على «خطة العمل الشاملة المشتركة» بالمشاركة في عمليات أمنية إقليمية متعدّدة الأطراف. ثم تتضمّن خطوة المتابعة مسارات متوازية لليمن ودول مجلس التعاون الخليجي و"إسرائيل" وفلسطين وسوريا. وإلى جانب كل هذه العمليات، فإن هذه التدابير هي بمثابة عامل بناء الثقة التي ستسمح مع مرور الوقت بتمكين معالجة القضايا الحاسمة مثل دعم إيران للمليشيات، وانتشار الصواريخ والأسلحة الفتّاقة، وبرنامجها للصواريخ الباليستية. ومن خلال نمط من التعاون المتزايد يمكن بناء الثقة ورعايتها. وينبغي النظر إلى تعزيز التجارة داخل المنطقة على أنه طريق هام للتمكّن من ربط الاستثمارات والنتائج المشتركة.

إن دور الولايات المتحدة والتزامها يشكّلان متغيّرًا حاسمًا في إدارة الأجندة الأمنية الإقليمية وتحفيزها ففتح الإدارة الجديدة في عهد الرئيس جو بايدن الفرصة لطوي صفحة أربع سنوات من ممارسات عهد دونالد ترامب، لصالح المشاركة المتعدّدة الأطراف وتحقيق الاستقرار في الصراع. ولكنّ الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمّل وتعتمد هذه الاستراتيجية وحدها. وينبغي أن تكتمل المشاركة الأميركية بمشاركة أوروبا وروسيا والصين، وقد أعربت هذه البلدان جميعها عن قلقها إزاء ديناميكيات الأمن الإقليمي وقدمت توصياتها الخاصة لإدارة التوتّرات الإقليمية.

وللدول الإقليمية دور ومسؤولية في وجود أو غياب ديناميكيات الأمن الإقليمية. ولفترة طويلة جدًّا استمرّت الصراعات بلا هوادة، ووصلت الديناميكيات التنافسية بين دول المنطقة إلى مستويات جديدة. إنّ تأثير فيروس كوفيد-19، والركود الاقتصادي المتفاقم الذي يؤثّر تأثيرًا حادًا على دول الشرق الأوسط الغنية بالطاقة، وأزمة المناخ، كل ذلك يعيد الحسابات ويغيّر توزيع تكاليف التوتّرات الإقليمية. ويعتبر هذا منعطفًا حاسمًا بالنسبة للمنطقة، ولحظة فريدة وحساسة يقوم فيها المجتمع الدولي بإعادة الاستثمار على الصعيد المتعدّد الأطراف. وثمة حاجة ماسّة إلى المشاركة في دعم إدارة الصراعات على الصعيد الإقليمي، فبدون الاستثمار في عمليات التفكير الجديدة وتهدئة التصعيد يمكن أن يتّجه الشرق الأوسط إلى انحدار طويل الأمد.

وبالاعتماد على نتائج بحثنا، نختتم هذه الورقة بمجموعة من التوصيات لأصحاب المصالح في الخارج وفي الشرق الأوسط الرئيسيين المشاركين والمتأثرين بالتوتّرات الإقليمية والتحدّيات الأمنية.

بالنسبة للولايات المتحدة

هناك حاجة إلى مشاركة أميركية واضحة ومستدامة لتقليل ضخامة ونطاق الصراعات الإقليمية. وقد أدّى الخفض العسكري والمغادرة المخطّط لها إلى فقدان النفوذ الإقليمي للولايات المتحدة. فدول مثل إيران ليس لديها أي حافز للمشاركة على الصعيد الإقليمي، كما أنّ دول الخليج العربي تشعر بقلق متزايد. إن التزام الولايات المتحدة الواضح بتحقيق الاستقرار الإقليمي والمشاركة المتعدّدة الأطراف بشأن الصراعات الإقليمية شرط مسبق وضروري لإدارة أمن الشرق الأوسط.

- هناك حاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس والتأييد لحماية اتفاقيات مثل «خطة العمل الشاملة المشتركة» من التقلبات الانتخابية والحزبية وبناء خطة عمل عامة مستدامة.
- ينبغي النظر على نطاق أوسع إلى استعادة العلاقات عبر الأطلسي والتعاون المتعدّد الأطراف مع مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي على أنها تمهيد لأي خطة عمل شاملة ومشاركة ومناقشات أمنية إقليمية. ويمكن للمشاركة المتعدّدة الأطراف أن تمهّد الطريق للعمليات الإقليمية ذات المسار الموازي.
- إن وضع خارطة طريق إقليمية واضحة لمعالجة قضايا أوسع مع إيران، إلى جانب تحقيق الاستقرار في الحروب في اليمن وسوريا، سيساعد على مواءمة الرسائل وتأمين الدعم من "إسرائيل" والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وسيكون التواصل المنتظم مع صانعي السياسات الإسرائيليين والعرب الخليجيين مهمًا لإدارة مخاوفهم الأمنية ومعالجتها وفهم خطوطهم الحمراء وتعويض تأثيرهم "المفسد".
- لإدارة المسارات المتعدّدة، ينبغي تعيين مبعوثين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لرعاية الأصوات المتّسقة والمشاركة في مختلف المناقشات.
- ينبغي النظر إلى الصراعات الإقليمية نظرة شاملة، لكن يجب معالجتها بشكل منفصل. إن النظر إلى الشرق الأوسط من منظور إيران، وبالتالي إخضاع دول إقليمية مثل العراق ولبنان لـ "سياسة إيرانية" واحدة، ينبغي أن يفهم على أنّه مزعزع للاستقرار ويؤدي إلى نتائج عكسية. وينبغي استكمال المشاركة العسكرية والأمنية عبر تقديم المساعدة والاستثمار في الشؤون الاقتصادية والمجتمع المدني. وسيتم تمكين الجهات الفاعلة المحليّة من خلال دعم الحوكمة المحليّة والمساءلة في جميع أنحاء المنطقة.
- ينبغي أن تتضمّن السياسة اتجاه إيران نفسها مجموعة أدوات أكثر تنوعًا تتجاوز العقوبات. إنّ إرساء خطوط حمراء واضحة واعتماد استراتيجية الردع إلى جانب استراتيجية المشاركة يمكن مع مرور الوقت أن يؤدي إلى علاقة مبنية على المصالح مع طهران. وإنّ التوقّعات بأنّ الاتفاقات قصيرة الأجل يمكن أن تكون تحويلية ستؤدي إلى نتائج عكسية، وستخدم مخاوف طهران الأمنية. كما أن استراتيجية تغيير النظام كسياسة أو خطاب التهديد لا بد أن ينتهي بعد مرور أكثر من أربعة عقود على الثورة الإيرانية. في المقابل، ينبغي أن يُطلَب من إيران التخلّي عن دعواتها التحريضية مثل "الموت لأميركا".

- بالنظر إلى السجل القاتم لحقوق الإنسان في معظم دول الشرق الأوسط، ينبغي معالجة قضايا حقوق الإنسان على مستوى إقليمي. وينبغي ضمان الإفراج عن جميع مزدوجي الجنسية المحتجزين في إيران كشرط مسبق لتخفيف العقوبات.
- يُعدّ تخفيف العقوبات بشكل تدريجي عن طهران مهذاً للطريق وشرطاً مسبقاً ضرورياً لدفع هذه العملية الحساسة زمنياً إلى الأمام.
- ينبغي بذل الجهود لضمان منح إعفاءات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للسماح بالتجارة والاستثمار في إيران بطريقة مثمرة وفي الوقت المناسب.
- يجب إشراك روسيا والصين في هذه العمليات المتعددة الأطراف المترابطة. ومن خلال إشراكهما في المناقشات في وقت مبكر، وتشجيعهما على المشاركة والعمل كقناة خلفية مع شركائهم الإقليميين، سيدعم هذا الحوار ويساعد على تهدئة التصعيد.

بالنسبة لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث

- نظراً لقربها من الشرق الأوسط، يتأثر أمن أوروبا بشكل مباشر أكثر بالصراعات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وينبغي النظر إلى المشاركة الطويلة الأجل لخفض حدة التوتّرات وتحقيق الاستقرار في الصراعات على أنها أولوية بالنسبة للمصالح الأوروبية المحلية والاقتصادية والأمنية.
- في الوقت الذي تحدّد فيه إدارة بايدن نهجها الإقليمي، ينبغي أن تكون مجموعة الدول الأوروبية الثلاث مستعدة لطوي صفحة فترة ولاية ترامب والعمل بشكل تعاوني مع واشنطن. وسيكون التواصل مع الكونغرس مهماً لدعم استراتيجية بايدن المتمثلة بإعادة إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة.
- وتحسباً لتحركات واشنطن بشأن تجديد الاتفاق النووي لعام 2015، يجب أن تكون استراتيجية خطة العمل الشاملة المشتركة لمجموعة الدول الأوروبية الثلاث وخطط الأمن الإقليمية المشتركة قيد الإعداد بالفعل، بل يجب تطويرها بفعالية والحفاظ على تقدّمها، مع وضع خطوط حمراء من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بوضوح.
- الحفاظ على المواءمة بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث ضروري لتأمين خطة العمل الشاملة المشتركة والعمليات الإقليمية اللاحقة. وقد تعيد فرنسا إحياء موقفها المتشدّد الذي شهدته مفاوضات «خطة العمل الشاملة المشتركة». وقد ترى المملكة المتحدة، المشتتة

بتأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والحاجة إلى تأمين صفقات تجارية عالمية، أنّ أمن الشرق الأوسط أقلّ أولوية. ومع ذلك، وعلى غرار شركائها في خطة العمل الشاملة المشتركة، ينبغي على حكومة المملكة المتحدة أن تحدّد استراتيجية للمنطقة تشمل المشاركة في الأمن الإقليمي، وذلك بقصد تحقيق مصلحة تجارية أوسع أيضاً.

• ينبغي أن تمهّد مجموعة الدول الأوروبية الثلاث الطريق لمواءمة الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأوسط مع موسكو وبكين. وينبغي فصل المناقشة بشأن أمن الشرق الأوسط عن الخلافات الأوروبية الأوسع نطاقاً بشأن الردود على روسيا والصين.

• إنّ المطالب الإقليمية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وبرامج الصواريخ ودعم الميليشيات ستكون منتجة أكثر من تخصيص إيران أو المملكة العربية السعودية فقط.

• إن تعيين مبعوثين من مجموعة البلدان الأوروبية الثلاث ومبعوث للمفوضية الأوروبية من شأنه أن يوفر استثماراً متسقاً لهذه العملية المتعدّدة الأطراف والمتعدّدة المسارات.

• نظراً لسجلّ أوروبا في الحفاظ على علاقات أكثر توازناً حول الشرق الأوسط، ينبغي أن تأخذ زمام المبادرة في إدارة الخطوات المتعلقة بتدابير بناء الثقة.

• ينبغي على صانعي السياسات الأوروبيين أن يتعاملوا مع مختلف الجهات الفاعلة في السياسة الإيرانية. وينبغي تشجيع المشاركة الاقتصادية الإقليمية والأوروبية مع إيران وذلك لخفض حدّة التوترات وبناء روابط اقتصادية مستدامة. وينبغي أن تعمل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث لضمان أنّ صك دعم المبادلات التجارية قادر على العمل على النحو المنشود.

• يمكن للمشاركة المحلية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف السياسية الفاعلة المتعدّدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط أن توسّع الشبكات بهدف مشترك وهو العمل من أجل الحوكمة والمساءلة.

بالنسبة لإيران

• وضع وتعزيز مواقف سياسية متّسقة مستمّدة من توافق آراء داخلي تمّ التوصل إليه في جميع الوكالات والإدارات الحكومية.

• الاعتراف بأن السياسات الحالية التي تركّز على الأمن في المقام الأول تترتب عليها أثمان عالية، وسوف تقوّض في نهاية المطاف أي مكاسب تتمتع بها إيران اليوم. وبالتالي تحتاج طهران إلى المشاركة والاستثمار بشكل بناء أكثر في المنطقة بطرق تكسب التأييد الشعبي وتؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من التكامل الإقليمي.

• تجنّب التفاخر على طاولة المفاوضات لتكون فاعلاً منتجاً. يقدر جميع المفاوضين مهارات إيران التفاوضية، ولكن من الضروري تجاوز المواقف لمعالجة القضايا الأساسية المطروحة على الطاولة.

• فهم أنّ جميع الموجودين على طاولة المفاوضات على بيّنة من تجارب إيران السابقة، وماضيها المجيد. ومع ذلك فهم يدركون بنفس القدر التجاوزات التي تقوم بها جهات فاعلة غير حكومية مدعومة من إيران. لا يجب أن تلعب دور المنتصر ولا الضحية، بل أن تفاوض بحسن نيّة.

• الاعتراف بالعلاقة بين السياسات الإقليمية وخطة العمل الشاملة المشتركة، وأنّ زعزعة الاستقرار الإقليمي ليست استراتيجية فعّالة لبناء النفوذ. بل إنّ زيادة النشاط الصاروخي، كما رأينا في العراق واليمن، يشجّع أولئك الذين يجادلون ضد رفع العقوبات.

• الاعتراف بقضية حقوق الإنسان على أنّها سمة أكثر مركزية للسياسة الخارجية الأميركية في ظل إدارة بايدن، وأنّها ستنتطبق على جميع البلدان في جميع أنحاء المنطقة. وهي فرصة لإعادة الضبط وإعادة الانخراط، ولضمان أنّ جميع الجهات الفاعلة الإقليمية ستولي اهتماماً دقيقاً لحقوق الإنسان. ويمكن لطهران أن تأخذ زمام المبادرة عبر إطلاق سراح جميع مزدوجي الجنسية المحتجزين حالياً في إيران.

• التوقّف عن مواصلة تطوير ونشر الصواريخ الموجهة بدقة ضد أهداف في الدول المجاورة. إنّ قدرات إيران غير المتكافئة مفهومة جيداً، وممارسة ضبط النفس وفقاً لسياسة متماسكة يشكّلها الإجماع الداخلي من شأنها أن تدعم بشكل أفضل بيئة مواتية للمحادثات الناجحة.

• لا يمكن اعتماد تخفيف شامل للعقوبات إلا إذا أجريت مفاوضات إقليمية أوسع نطاقاً وتم التوصل إلى حلول توفيقية.

• إدراك أنّ العلاقات الاقتصادية السعودية والإماراتية و"الإسرائيلية" مع آسيا تنمو؛ وفي حالة أي منافسة صفرية، ستخسر طهران. وتركيز واشنطن المتزايد على منافستها مع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من شأنها أن تخلق حيّزاً سياسياً واقتصادياً للقوى

الآسيوية. وبعبارة أخرى إنّ التحوّل في أولويات الولايات المتحدة سوف يضرّ بإيران بدلاً من أن يساعدها.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي

• الاعتراف بأنّ حالة الإرهاق من مشاكل الشرق الأوسط تتزايد في المجتمع الدولي، وقد حان الوقت الآن لدول مجلس التعاون الخليجي للتوفيق بين خلافاتها والاستفادة من جهود الوساطة الأميركية المتجدّدة لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة.

• النظر في أنه بدون بيئة إقليمية مستقرّة فإن خطط التنويع في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتطلّب استثمارات أجنبية كبيرة لن تنجح بالمضيّ قدماً.

• التركيز على المدى البعيد. والانخراط المباشر مع إيران الآن، بدلاً من الاعتماد على الولايات المتحدة بأن تأخذ المبادرة وتحافظ عليها.

• مواصلة الاستثمار في القدرات الدبلوماسية وتطويرها، من أجل الاستعداد للجلوس والتفاوض مع جهات فاعلة متعدّدة على الطاولة.

• استثمار المزيد من الطاقة والجهد في فهم إيران بشكل أفضل، ووضع سياسات أكثر إبداعاً تجاهها. وبذلك تقبل أن تغيير النظام، بعد أكثر من 40 عاماً، ليس خياراً مطروحاً.

• اعتماد نهج أكثر تعاملًا مع السياسة الإقليمية، وتحديد تسلسل هرمي للقضايا التي يمكن لجميع الأطراف الاتفاق عليها أو الاختلاف بشأنها دون تقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق أوسع نطاقاً. وبعبارة أخرى، القيام بتنمية خيارات السياسة العامة التي تبتعد عن مطالب لا غاية منها.

• قبول أن لإيران دوراً إقليمياً، وأنّه في حين أنّ تقليص نفوذها قد يكون هدفاً، لا يمكن التراجع تماماً عن العلاقات معها. وتحديد الجوانب المقبولة وغير المقبولة في الدور الإقليمي لإيران، والعمل على المساعدة في تحقيق ما هو مقبول وردع ما هو مرفوض.

• الاعتراف بأنّ الصراع بين دول المنطقة يعزّز تطوّر وانتشار التطرّف، الذي يشكّل تهديداً لأمن دول مجلس التعاون الخليجي وإيران على حد سواء. لذلك هناك مصلحة مشتركة في منع أسباب التطرّف وانتشاره.

- إعطاء الأولوية للأمن الجماعي على الأمن التعاوني، والتوقف عن المشاركة العسكرية المستقلة. تعلّم الدروس من الإجراءات المستقلة المتخذة في ليبيا واليمن وغيرها من الأماكن، وتطوير آليات جديدة لمجلس التعاون الخليجي بالاعتماد على الخبرة التراكمية في حل النزاعات المكتسبة في أفغانستان والسودان والصومال، بالإضافة إلى مناطق نزاع أخرى.
- فهم أنّ الترتيبات الأمنية التعاونية مع "إسرائيل" لن تعالج النفوذ الإيراني في المنطقة. حيث إنّ أهداف "إسرائيل" تختلف اختلافاً كبيراً عن أهداف دول مجلس التعاون الخليجي.
- تعزيز التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران؛ وتشجيع ودعم التبادلات بين الناس، مثل رابطات الأعمال والبرامج التعليمية والزيارات الثقافية. إنّ دول مجلس التعاون الخليجي وإيران هي موطن لوجهات سياحية فريدة ومميّزة، وكلّها ستستفيد بشكل كبير من ازدهار الاستثمارات المتبادلة وخفض حدة التوترات الإقليمية.
- هناك حاجة ماسّة إلى وضع سياسات تعاونية بشأن تغيير المناخ للحدّ من أثر الدفيئة العالمية وتدهور البيئة.
- اعتماد نهج أكثر شمولية للمشاركة، والسعي إلى تعزيز العلاقات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في إيران.
- عدم المراهنة على نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2024. لقد حان الوقت الآن للتوصّل إلى اتفاق إقليمي، قبل أن يترسخ التخادل في الشرق الأوسط وتركز واشنطن على منافستها مع الصين فقط، في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات وتهتم بالقضايا
الإجتماعية والإقتصادية وتواكب المسائل
الإستراتيجية والتحولات العالمية المؤثرة

هاتف : 01/836610 فاكس : 01/836611 خليوي : 03/833438

البريد الإلكتروني :

dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي :

Baabda 10172010

P.O.Box : 24/47

Beirut - Lebanon